الأهمية الاقتصادية للخدمات اللوجستية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

بشار نبيل الملا
طالب دراسات عليا

أ.د/ رياض اسماعيل رياض
أستاذ الإقتصاد الزراعي، جامعة العريش

د. محمود محمد عبد الرازق عنبر
مدرس الاقتصاد، جامعة أسوان

الملخص

يوجد ارتباط وثيق بين الخدمات اللوجستية والنمو الاقتصادي الوطني يتمثل في تسهيل التجارة الدولية، حيث شهدت البيئة الاقتصادية العالمية زيادة كبيرة في حجم البضائع المتداولة خلال العقود الثلاثة الماضية، كما أدى التحول في توقعات العملاء ونمو الإستهلاك المحلي إلى زيادة الطلب على أحدث المنتجات بكميات أكبر وبصوة أسرع، وكذلك أسهمت التجارة الإلكترونية في تغيير مشهد الممارسات والتوقيت والتكنولوجيا في أسواق الأعمال بين الشركات وبين الشركات والمستهلكين، مما أثر بصورة جذرية على ملامح هذا المشهد، من أنماط النقل إلى سلوك المستهلكين.، وفي ضوء النمو المستمر للتجارة العالمية، أصبح العديد من الدول تميل إلى التركيز على مراجعة وتحسين أدائها اللوجستي، حيث كشف تقرير البنك الدولي في عام ٢٠١٨ بعنوان "الترابط لتعزيز المنافسة" وجود ثغرة مستمرة في الأداء اللوجستي بين الدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة الدخل، إذ تتفوق الأولى بنسبة ٤٨٪ في المتوسط لناحية الخدمات اللوجستية، مما يشير إلى أن تحسين الترابط التجاري يمكن أن يحقق تنمية مباشرة ومنافع اقتصادية واجتماعية مجزية، لذلك أصبح تحسين الأداء اللوجستي هدفاً رئيسياً في استراتيجية العديد من الدول نظراً لتأثيره على الاقتصاد. فالبلدان الرائدة تدين بجزء مهم من انتعاشها الاقتصادي لدورها في سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأهمية الاقتصادية،الخدمات اللوجستية،النمو الاقتصادى،مجلس التعاون الخليجي.

مقدمة:

تقدر قيمة قطاع الخدمات اللوجستية العالمي بحوالي ٤,٣ تريليون دولار، وهو عبارة عن شبكة الخدمات التي تدعم الحركة المادية للبضائع داخل الحدود وعبرها، ويمثل انتقال البضائع عبر هذه الأنظمة نحو وجهاتها النهائية بفاعلية عاملاً رئيسياً في تعزيز فرص النمو التجاري والاقتصادي للدول.

ويوجد ارتباط وثيق بين الخدمات اللوجستية والنمو الاقتصادي الوطني يتمثل في تسهيل التجارة الدولية، حيث شهدت البيئة الاقتصادية العالمية زيادة كبيرة في حجم البضائع المتداولة خلال العقود الثلاثة الماضية، كما أدى التحول في توقعات العملاء ونمو الإستهلاك المحلي إلى زيادة الطلب على أحدث المنتجات بكميات أكبر وبصوة أسرع، وكذلك أسهمت التجارة الإلكترونية في تغيير مشهد الممارسات والتوقيت والتكنولوجيا في أسواق الأعمال بين الشركات وبين الشركات والمستهلكين، مما أثر بصورة جذرية على ملامح هذا المشهد، من أنماط النقل إلى سلوك المستهلكين.، وغالباً ما يكون العبء الأكبر من نصيب البلدان النامية التي تحاول التنافس في السوق العالمية، وبالتالي تساهم العمليات الجمركية المتقدمة والفعالة في نمو التجارة، كما تؤثر أيضاً بشكل حقيقي على القدرة التنافسية لاقتصاد البلد.

وفي ضوء النمو المستمر للتجارة العالمية، أصبح العديد من الدول تميل إلى التركيز على مراجعة وتحسين أدائها اللوجستي، حيث كشف تقرير البنك الدولي في عام ٢٠١٨ بعنوان "الترابط لتعزيز المنافسة" وجود ثغرة مستمرة في الأداء اللوجستي بين الدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة الدخل، إذ تتفوق الأولى بنسبة ٤٨٪ في المتوسط لناحية الخدمات اللوجستية، مما يشير إلى أن تحسين الترابط التجاري يمكن أن يحقق تنمية مباشرة ومنافع اقتصادية واجتماعية مجزية، لذلك أصبح تحسين الأداء اللوجستي هدفاً رئيسياً في استراتيجية العديد من الدول نظراً لتأثيره على الاقتصاد. فالبلدان الرائدة تدين بجزء مهم من انتعاشها الاقتصادي لدورها في سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية الدولية.

تعتبر الأنشطة اللوجستية أحد الموضوعات الحيوية والتي تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة على الصعيدين الاكاديمي والتطبيقي في مجال التسويق وإدارة الأعمال من حيث مفهومها وأهميتها ومكوناتها وممارستها في المنظمات المعاصرة. فمع كبر حجم المنظمات وتعدد أنشطتها واتساع وتعدد

خطوط منتجاتها وأسواقها تزايد الاهتمام بالأنشطة اللوجستية والتي أصبحت تمثل العمود الفقري في هذه المنظمات والتي تهدف إلى خدمة العملاء مع تحقيق الميزة التنافسية. وتأخذ الأنشطة اللوجستية أسماء عديدة لمجالات متنوعة ومن بينها التوزيع المادي، إدارة المواد، إدارة النقل، وإدارة سلاسل إمداد.

المشكلة البحثية

هل هناك أثر للخدمات اللوجستية فى دول مجلس التعاون الخليجى على التجارة الخارجية فى أفريقيا ؟

ومن خلال هذه الإشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهية الخدمات اللوجستية، وأنواع وأقسام الخدمات، وما مدى تطور مفهوم هذه الخدمات ؟

-ما علاقة الخدمات اللوجستية بالنمو الاقتصادى ؟

الهداف البحثي:

استهدف البحث التعرف على ماهية الخدمات اللوجستية وأنواعها وأقسامها، وعلاقة الخدمات اللوجستية بالنمو الاقتصادى.، فضلاً على دراسة مؤشرات الخدمات اللوجستية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمد البحث على اسلوب الاقتصاد الوصفي والقياسي من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط وتقدير معدلات النمو.، كما اعتمد البحث للحصوال على البيانات على المنظمة العالمية للتجارة ، البنك الدولي، وبعض الدراسات والكتب ذات الصلة بموضوع البحث بالإضافة شبكة المعلومات الدولية.

النتائج البحثية

أولاً-نشأة اللوجستيات:

لقد نشأت اللوجستيات نشأة عسكرية منذ عام ١٩٠٥م واستخدمها الحلفاء بكفاءة فى الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب بدأ تطبيق اللوجيستيات فى مجال الأعمال Business Logistics حيث تبين أن تكلفة الأنشطة اللوجيستية تتراوح ما بين ٤٠٪– ٦٠٪ من تكلفة المنتج النهائي وأن تطبيق مفهوم إدارة الأعمال اللوجستية يؤدي إلى خفض التكلفة بنحو ٢٠٪. ومنذ الثمانيات اتسع نطاق تطبيق اللوجيستيات فى سياق العولمة، فأصبح الإنتاج والتسويق والتمويل كونيا، حيث ابتدعت الشركات متعدية الجنسية نظاما جديدا للتقسيم الدولي للعمل.

وتسعى الشركة العالمية لتحقيق ميزة تنافسية من خلال التعرف على الأسواق العالمية ومنتجاتها، ثم تبني إستراتيجية للتصنيع واللوجستيات لدعم إستراتيجية التسويق الخاصة بالشركة (مثال:شركة Caterpillar للمعدات لديها مواقع للتجميع منتشرة في العالم لإمداد الأسواق على مستوى العالم وتستخدم القنوات اللوجستية للإمداد بقطع الغيار لمصانع التجميع عبر البحار. وقد تستخدم الشركة طرفا ثالثا لتقديم الخدمة اللوجستية لإدارة عملية التوزيع وأحيانا الإنتاج النهائي).

إن التحدي الذي تواجهه الشركات العالمية هو كيف يتم تحقيق ميزة سعريه من خلال التوحيد القياسي (Standardization) وفى نفس الوقت الاستجابة للمطالب المحلية المختلفة مثال: شركة Whirlpool للأجهزة المنزلية تستجيب لهذا التحدي باللجوء إلى التوحيد القياسي للأجزاء والمكونات والموديلات وذلك من خلال نظم محددة.

إن وسائط النقل المتعددة ووسائل التزويد تركز على التخطيط والتنظيم والإدارة والتحكم وتنفيذ عمليات النقل والشحن المباشرة ضمن سلسلة التزويد، كما ان شبكات التوزيع والمؤسسات الإنتاجية تعتمد بشكل كبير على مدى كفاءة وجودة منظومة التزويد بهدف تنظيم عمليات نقل المواد والسلع داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها مع التأكيد بان وسائط النقل المتعددة أصبحت صناعة بحد ذاتها وشهدت نموا

سريعا خلال السنوات الماضية. يهدف هذا الكتاب إلى تعريف العاملين في حقل التجارة الدولية والخدمات اللوجستية بالتطورات التي طرأت على هذا القطاع ودوره في تطوير التجارة ونقل البضائع في دول الشرق الأوسط حيث أن هناك تنافساً حقيقياً بين الأردن ودبي لتكون إحداهما مركز خدمات لوجستية على المستوى العالمي والمنطقة، خاصة وان منطقة المشرق العربي أصبحت مركز اهتمام من قبل الشركات العالمية في ظل توفر البيئة المناسبة وان الأردن يسير في الطريق الصحيح ليكون مركز خدمات لوجستية ومعبرا للتجارة الدولية من منطقة أوروبا إلى الشرق الأقصى بحكم موقعه الجغرافي. إن الأعمال اللوجستية هي نظام شمولي متكامل يعتمد على مفاهيم إدارية أخرى مثل إدارة الإنتاج والعمليات وإدارة التسويق والمبيعات وإدارة المخازن والمشتريات وإدارة العلاقات العامة وإدارة التمويل والمالية ونظم المعلومات التسويقية وإدارة المخاطر والأزمات والبحث والتطوير وغيرها وذلك بهدف دمج هذه الوظائف في الشركة في إطار عملي قابل للتطبيق بواسطة الشركات وذلك للارتقاء بأدائها ورفع مستوى الأداء في تدفق وانسياب وانتقال وحركة السلع والخدمات إلى الأسواق.

إن خدمة الزبون هي محور نشاط الأعمال اللوجستية وهي عبارة عن مستوى الجودة التي تتم به إدارة عمليات تدفق وحركة وانسياب السلع والخدمات التي تقدمها الشركة للزبون فهي النتائج النهائية الخاصة بكل أنشطة ووظائف الأعمال اللوجستية في الشركة وهي التي تتعلق بالاستجابة للطلبيات التي تقدم للزبون بواسطة موردي الأعمال اللوجستية.

لقد جاءت الأهمية الاقتصادية للأعمال اللوجستية على المستوى الوطني المحلي والمستوى العالمي الدولي في توفير فرص عمل مناسبة لعدد كبير من العمال حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن هذا

القطاع استطاع أن يستقطب نسبة قد تصل إلى ٢٤٪ من حجم العمالة الموجودة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية [١].

ثانياً–الترابط بين اللوجستيات والتجارة الدولية:

يوجد ارتباط وثيق بين حركة التجارة الدولية والعمليات اللوجستية والنقل، حيث ارتبطت صناعة اللوجستيات في مختلف مراحلها المتدرجة على سلم التطورات بالتجارة الدولية في شتى مراحلها، منذ نشات هذه التجارة في صورتها البدائية على هيئة المقايضة مرورا بتدفقات التجارة القارية عبر طريق البهار وطريق الحرير، الى ان توجت هذه الصناعة الخدمية في عصر النقل المتعدد الوسائط والمتعاقب المراحل والوسائل والنظم[٢]، ثم تكاملت مع التجارة الالكترونية التي تتبع أو تسير في ركاب الاقتصاد الرمزي الرقمي.

فالتغير الذي شهدته التجارة الدولية مع ظهور المفاهيم المتعلقة باللوجستيات ونظام النقل متعدد الوسائط، وخدمة التزامن المحكم، أدى إلى زيادة المنافسة الدولية من خلال السعي إلى تحقيق التميز التنافسي عن طريق تطبيق استراتيجية تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتج.

فكان لابد من النظر إلى الخدمات اللوجستية المتكاملة التي تساهم في تقليل تكاليف النقل وإدارة المخزون، والمناولة، والتعبئة والتغليف، والتوزيع الشامل، والعمليات المتعلقة بالإنتاج لغاية وصول المنتج إلى المستهلك.

لذا فالعلاقة بين التجارة الدولية والخدمات اللوجستية تكمن فيما تقدمه الخدمات اللوجستية من تخفيض في التكلفة وتقليل في الوقت والحفاظ على جودة المنتج على طول سلسلة الامداد، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل تكلفة الواردات.

---

[1] https://www.massira.

[٢] أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، عام 2009 ، ص387 .

والنقل من الوظائف الرئيسية في العملية اللوجستية وتتزايد اهميته في اجمالي التكلفة اللوجستية لحركة التجارة الدولية، وعلى ذلك تلعب الكفاءة المرتفعة للوجستيات النقل والتجارة دورًا كبيرًا في تخفيض التكلفة الإنتاجية وتعتبر اليابان أفضل مثال في هذا المجال حيث استطاعت أن تحافظ على قدرتها التنافسية دوليًا[١].

ثالثاً–دور المنظمات الدولية في المنظومة اللوجستية

تعمل العديد من المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والبنك العالمي على تقوية وتفعيل الترابط بين التجارة الدولية واللوجستيات لأنه يساهم في رفع كفاءة النقل في تسيير حركة التجارة الدولية.

1–المنظمة العالمية للتجارة ,W.T.O:

تعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS أول اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن أحكامًا للتعامل مع التجارة في الخدمات، ولقد اشملت الإتفاقية كافة الخدمات القابلة للإتجار واستثنت منها الخدمات السيادية التي تؤديها القطاعات الحكومية والتي تم تقسيمها أثناء المفاوضات إلى 12 نشاطًا خدميًا لكي يتسنى للدول الأعضاء الإستعانة به عند إدراج القطاعات الخدمية بجداول تعهداتهم والالتزام بالتحرير الدولي لها وتتمثل في "خدمات الأعمال التجارية، التشييد والخدمات الهندسية، التوزيع، التعليم، البيئة، المالية (البنوك، شركات التأمين، سوق المال)، صحية والاجتماعية، السياحة والسفر، الترفيهية والرياضة، الاتصالات، النقل[٢] ".

[١] عبد القادر فتحي لاشين ، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجستيات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الطبعة الثانية، عام 2009 ، ص ٢٨.

[٢] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الاسكندرية، عام 2005 ، ص ١٢٥.

٢- البنك الدولي World Bank :

منذ منتصف التسعينيات بدأ اهتمام البنك الدولي بقطاع النقل والخدمات اللوجستية باعتبار هذا القطاع أحد محاور التنمية الاقتصادية ويخدم كافة القطاعات الاقتصادية وتركز استراتيجية البنك الدولي على أربع عناصر وذلك من خلال منح قروض أو تقديم خدمات استشارية وهي: (أ) تحسين خدمات النقل الإقليمية والدولية.، (ب) تحسين لوجستيات التجارة.

(ث) تحسين السلامة على الطرق.، (ج) تطوير النقل الحضري.

وقام بإصدار أول تقرير عن المؤشر العالمي لقياس أداء الخدمات اللوجستية Logistics performance Index (LPI) في عام 2007 يتناول قياس أداء الدول في تقديم الخدمات اللوجستية. ثم قام بتقديم تقرير ثاني عام 2010 يحتوي على بعض التغيرات مقارنة بتقرير عام 2007 حيث اشتمل على 155 دولة مقارنة بعام 2007 التي اشتملت على حوالي 150 دولة، وتتضمن 1000 من وكلاء الشحن وشركات تقديم الخدمات اللوجستية من 130 دولة بينما في عام 2007 تتضمن حوالي 800 من وكلاء الشحن وشركات تقديم الخدمات اللوجستية من في 100 دولة وتم إدخال تعديلات على المؤشر حيث تضمن مؤشر جديد محلي يقوم بتقييم نوعي وكمي للدولة يتضمن معلومات تفصيلية عن البيئة اللوجستية المحلية للدولة.

رابعاً: تطور إجمالي قيمة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩):

١- تطور إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (١) أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٠٣.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٤٢٢.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٢٧٨.٦ مليار دولارخلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي الإماراتي خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 8% خلال نفس الفترة، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٦٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٦٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي الناتج المحلي الإماراتي كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 4.685 + 0.080\ T_i}$$

$$\mathbf{(53.67)^{**} \quad (10.96)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (120.19)^{**} \qquad R^{-2} = 0.862}$$

٢- تطور إجمالي الناتج المحلي لدولة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (١) أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة السعودية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٨٤.١٤ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٧٩٢.٩٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٥٠٥.٦٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي السعودي خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 8.4% خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٧٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٧٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي الناتج المحلي السعودي كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 5.226 + 0.084\ T_i}$$

$$(59.71)^{**} \qquad (11.50)^{**}$$

$$F = (132.32)^{**} \qquad R^{-2} = 0.874$$

٣- تطور إجمالي الناتج المحلي لدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (١) أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٤.٨٩ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١٧٤.١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بمتوسط بلغ حوالي ١٠٨.٤٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي الكويتي خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 7.2% خلال نفس الفترة الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٦٢٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٦٢٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي الناتج المحلي الكويتي كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\text{Ln}\hat{Y}_i = 3.819 + 0.072\ T_i$$

$$(25.28)^{**} \qquad (5.70)^{**}$$

$$F = (32.54)^{**} \qquad R^{-2} = 0.624$$

٤- تطور إجمالي الناتج المحلي لدولة قطر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (١) أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٧.٥٤ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٠٦.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ١١١.٣٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي القطري خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 13.9% خلال نفس الفترة الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٣٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٣٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي الناتج المحلي القطري كما يتضح من المعادلة التالية:

جدول رقم (١): تطور القيمة الحالية لإجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بالمليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٩):

السنة	الإمارات	السعودية	الكويت	قطر	عمان	البحرين
2000	104.34	189.51	37.71	17.76	19.51	9.06
2001	103.31	184.14	34.89	17.54	19.45	8.98
2002	109.82	189.61	38.14	19.36	20.14	9.59
2003	124.35	215.81	47.88	23.53	21.63	11.07
2004	147.82	258.74	59.44	31.73	24.76	13.15
2005	180.62	328.46	80.80	44.53	31.08	15.97
2006	222.12	376.90	101.55	60.88	37.22	18.50
2007	257.92	415.96	114.64	79.71	42.09	21.73
2008	315.47	519.80	147.40	115.27	60.91	25.71
2009	253.55	429.10	105.96	97.80	48.39	22.94
2010	289.79	528.21	115.42	125.12	56.91	25.71
2011	350.67	671.24	154.07	167.78	67.87	28.78
2012	374.59	735.97	174.07	186.83	76.51	30.75
2013	390.11	746.65	174.16	198.73	78.56	32.54
2014	403.14	756.35	162.63	206.22	80.69	33.39
2015	358.14	654.27	114.57	161.74	68.40	31.05
2016	357.05	644.94	109.42	151.73	65.48	32.23
2017	385.61	688.59	120.71	161.10	70.60	35.47
2018	422.22	786.52	140.65	183.33	79.79	37.65
2019	421.14	792.97	134.63	175.84	76.33	38.57
متوسط	278.59	505.69	108.44	111.33	52.32	24.14

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.954 + 0.139\ T_i}$$

(16.66) **(9.592)**

F =(92.00) R^{-2}=0.827**

٥- تطور إجمالي الناتج المحلي لدولة عمان خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (١) أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة عمان تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٩.٤٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٨٠.٦٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ٥٢.٣٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي العُماني خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 8.4% خلال نفس الفترة الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٥٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٥٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي الناتج المحلي السعودي كما يتضح من المعادلة التالية:

$$Ln\hat{Y}_i = 2.956 + 0.084\ T_i$$

(30.19) **(10.27)**

F =(105.41) R^{-2}=0.846**

٦- تطور إجمالي الناتج المحلي لدولة البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (١) أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة البحرين تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٨.٩٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٨.٥٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٢٤.١٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي البحريني خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 8.1% خلال نفس

الفترة الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٩٠٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٩٠٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي الناتج المحلي البحريني كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.229 + 0.081\ T_i}$$

$$\mathbf{(30.38)^{**} \quad (13.22)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (174.66)^{**} \qquad R^{-2} = 0.901}$$

مما سبق يمكن ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة منهم خلال فترة الدراسة، حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بمتوسط بلغ حوالي ٥٠٥.٦٩ مليار دولار، يليها في المرتبة الثانية الإمارات العربية المتحدة بمتوسط بلغ حوالي ٢٦٨.٥٩ مليار دولار، وجاءت في المرتبة الثالثة قطر بمتوسط بلغ حوالي ١١١.٣٣ مليار دولار، وجاءت الكويت في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ حوالي ١٠٨.٤٤ مليار دولار، ثم جاءت عمان في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ حوالي ٥٢.٣٢ مليار دولار، وأخيراً جاءت البحرين بمتوسط بلغ حوالي ٢٤.١٤ مليار دولار, شكل رقم (١)

شكل رقم (١): يوضح ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة منهم خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٩)

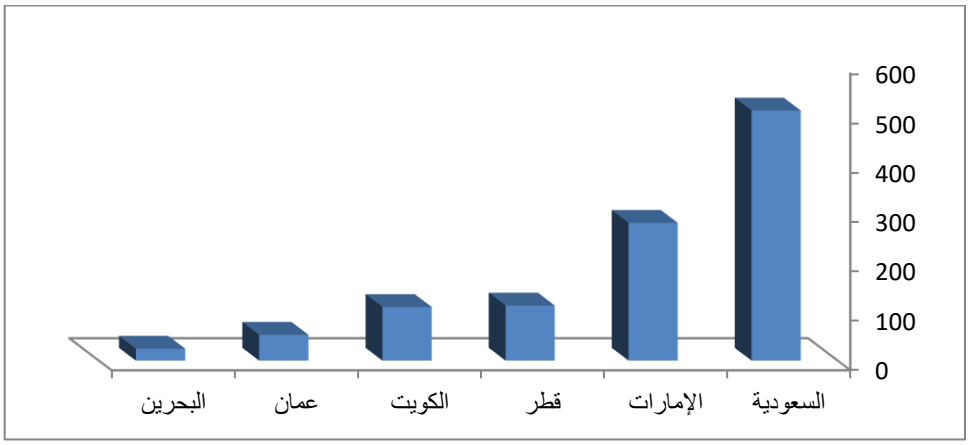

كما يمكن ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة منهم خلال فترة الدراسة، حيث احتلت قطر المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ نحو ١٣.٦٩ %، يليها في الترتيب المملكة العربية السعودية ، عمان بنفس معدل النمو الذي بلغ نحو ٨.٤٪، ثم جاءت البحرين بمعد نمو بلغ نحو ٨.١٪ ، يلي ذلك في الترتيب الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو بلغ نحو ٨٪، وأخيراً جاءت الكويت بمعدل نمو بلغ نحو ٧.٢٪، شكل رقم (٢).

شكل رقم (٢): يوضح ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة منهم خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٩)

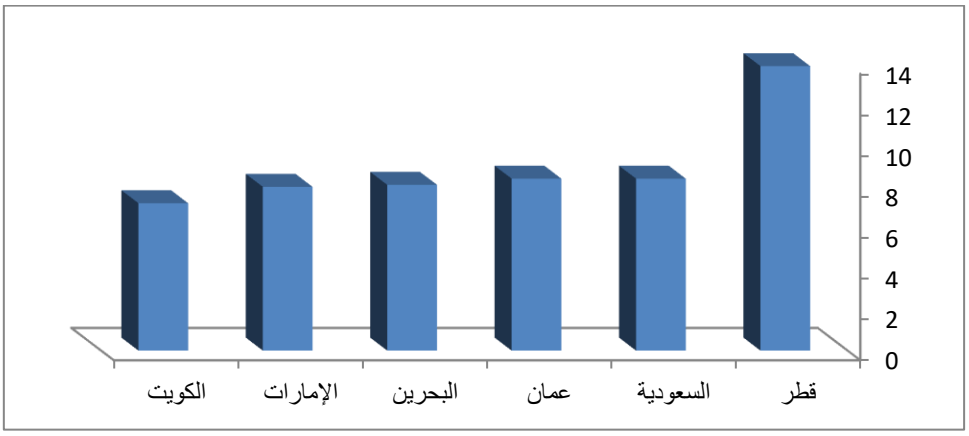

خامساً: تطور إجمالي قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٩):

١- تطور إجمالي قيمة صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (٢) أن إجمالي قيمة صادرات دولة الإمارات تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 23.49 مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٤٠١.٣٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ٢٤٠.٧٨ مليار دولارخلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات الإمارات خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 13.2% خلال نفس الفترة، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٣٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٣٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات الإمارات كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\text{Ln}\hat{Y}i = 3.843 + 0.132\ Ti$$

$$(23.92)^{**} \qquad (9.83)^{**}$$

$$F = (120.19)^{**} \qquad R-2=0.834$$

٢- تطور إجمالي قيمة صادرات المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (٢) أن إجمالي قيمة صادرات دولة السعودية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٧٢.٩٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٩٩.٤٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢، بمتوسط بلغ حوالي ٢٣٤.٥١ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات السعودية خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٧٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٥٤٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٥٤٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات السعودية كما يتضح من المعادلة التالية:

$$Ln\hat{Y}i = 4.601 + 0.070\ Ti$$

$$(26.61)^{**} \qquad (4.83)^{**}$$

$$F = (23.36)^{**} \qquad R-2=0.541$$

جدول رقم (٢): تطور صادرات السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليجي بالمليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٩):

السنة	الإمارات	السعودية	الكويت	قطر	عمان	البحرين
2000	23.49	82.26	21.30	11.95	11.77	7.18
2001	50.79	72.98	17.90	11.56	11.56	6.61
2002	54.36	77.64	17.02	11.68	11.78	6.96
2003	69.54	98.96	24.94	14.52	12.33	7.98
2004	93.97	131.92	33.83	20.36	14.12	10.34
2005	122.07	187.39	51.69	28.98	19.63	13.40
2006	152.43	225.51	66.56	38.24	22.90	15.66
2007	186.69	249.32	72.70	48.05	26.38	17.31
2008	248.81	322.85	98.40	70.73	39.56	21.23
2009	201.96	202.06	62.98	50.01	29.27	15.70
2010	238.33	261.83	76.95	77.98	38.41	17.88
2011	315.87	376.22	112.78	121.84	49.42	28.61
2012	375.51	399.42	130.09	142.88	54.83	31.41
2013	392.24	387.64	123.41	144.51	59.38	34.10
2014	401.37	354.54	111.41	140.23	56.70	32.07
2015	361.25	218.01	61.60	92.29	39.08	25.81
2016	360.63	200.86	52.12	72.40	31.05	23.92
2017	384.04	239.99	61.80	85.20	36.96	26.88
2018	392.86	314.92	314.92	102.56	46.32	29.96
2019	389.37	285.86	285.86	92.05	46.19	34.56

متوسط	240.78	234.51	89.91	68.90	32.88	20.38

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

٣- تطور إجمالي قيمة صادرات دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (٢) أن إجمالي قيمة صادرات دولة الكويت تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٧.٠٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٣١٤.٩٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٨٩.٩١ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات الكويت خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 11.2% خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٦٤٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٦٤٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات الكويت كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\ln\hat{Y}i = 3.016 + 0.112\ Ti$$

$$(13.35)^{**} \qquad (5.91)^{**}$$

$$F = (34.95)^{**} \qquad R-2=0.641$$

٤- تطور إجمالي قيمة صادرات دولة قطر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (٢) أن إجمالي قيمة صادرات دولة قطر تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١١.٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١٤٤.٥١ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بمتوسط بلغ حوالي ٦٨.٩٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات قطر خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 13.1% خلال نفس

الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٤٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٤٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات قطر كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.663 + 0.131\ T_i}$$
$$\mathbf{(12.15)^{**} \quad (7.47)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (55.75)^{**} \qquad R^{-2} = 0.742}$$

٥- تطور إجمالي قيمة صادرات دولة عمان خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (٢) أن إجمالي قيمة صادرات دولة عمان تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١١.٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٩.٣٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بمتوسط بلغ حوالي ٣٢.٨٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات عُمان خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 8.3% خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧١٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧١٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات عمان كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.477 + 0.083\ T_i}$$
$$\mathbf{(17.16)^{**} \quad (6.91)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (47.74)^{**} \qquad R^{-2} = 0.711}$$

٦- تطور إجمالي قيمة صادرات دولة البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩):

يتضح من استعراض البيانات الواردة في جدول رقم (٢) أن إجمالي قيمة صادرات دولة البحرين تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٦.٦١ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٤.٥٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٢٠.٣٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات البحرين خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو 8.8% خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٣٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٣٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات البحرين كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 1.951 + 0.088\ T_i}$$
$$\mathbf{(17.75)^{**} \quad (9.62)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (92.63)^{**} \qquad R^{-2} = 0.828}$$

مما سبق يمكن ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة منهم خلال فترة الدراسة، حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بمتوسط بلغ حوالي

٢٤٠.٧٨ مليار دولار، يليها في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بمتوسط بلغ حوالي ٢٣٤.٥١ مليار دولار، وجاءت في المرتبة الثالثة الكويت بمتوسط بلغ حوالي ٨٩.٩١ مليار دولار، وجاءت قطر في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ حوالي ٦٨.٩٠ مليار دولار، ثم جاءت عمان في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ حوالي ٣٢.٨٨ مليار دولار، وأخيراً جاءت البحرين بمتوسط بلغ حوالي ٢٠.٣٨ مليار دولار, شكل رقم (٣)

كما يمكن ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة منهم خلال فترة الدراسة، حيث احتلت قطر المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ نحو ١٣.٦٩ %، يليها في الترتيب المملكة العربية السعودية ، عمان بنفس معدل النمو الذي بلغ نحو ٨.٤٪، ثم جاءت البحرين بمعد نمو بلغ نحو ٨.١٪ ، يلي ذلك في الترتيب الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو بلغ نحو ٨٪، وأخيراً جاءت الكويت بمعدل نمو بلغ نحو ٧.٢٪، شكل رقم (٤)

شكل رقم (٣): يوضح ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة منهم خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٩)

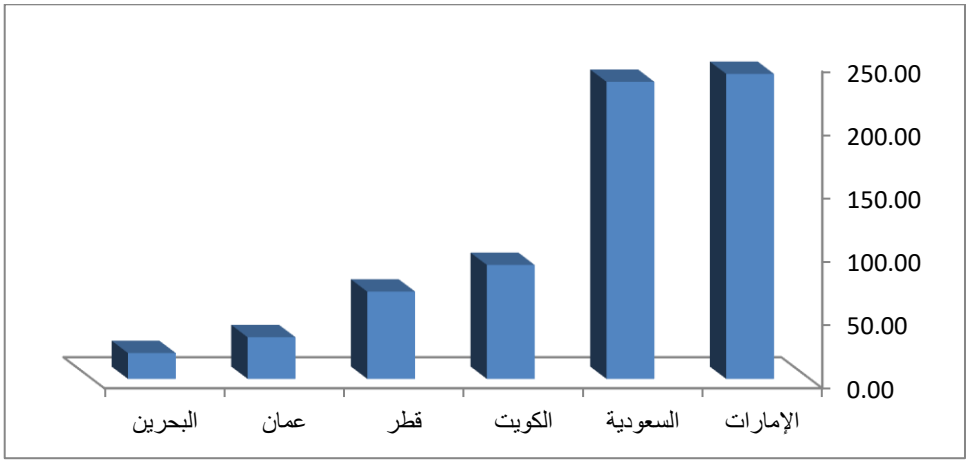

شكل رقم (٤): يوضح ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة منهم خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٩)

سادساً: مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية لدول مجلس التعاون الخليجي

تتلخص النقاط الأساسية للخدمات اللوجستسة في كل من

١- سهولة تريتب الشحنات

٢- كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية

٣- كفاءة عملية التخليص الجمركي

٤- نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل

٥- سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية

٦- القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها

١- مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للسعودية:

يتضح من خلال بيانات جدول رقم (٣) أن مؤشر ترتيب الشحنات تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨ في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٢ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٣ خلال فترة الدراسة، كما تبين أن مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨٦ في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٣ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٠٣ خلال فترة الدراسة، وقد تراوح مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٦٦ في ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٢.٩١ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٢.٧٧ خلال نفس الفترة،

وتراوح مؤشر نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٩٥ في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٣٤ في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ٣.١٩ خلال فترة الدراسة، بينما تراوح مؤشر معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٣٠ في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٧٨ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٦٠ خلال فترة الدراسة، وتراوح مؤشر القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٢ في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٣٢ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٦٠ خلال فترة الدراسة.

وقد تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٠١ في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٢٢ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ ٣.١٢ خلال فترة الدراسة.

ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي للسعودية يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

٢- مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للإمارات:

يتضح من خلال بيانات جدول رقم (٤) أن مؤشر ترتيب الشحنات تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٢ في عام ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٨٩ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٦ خلال فترة الدراسة، كما تبين أن مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٥ في عام ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٩٢ في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٧٠ خلال فترة الدراسة، وقد تراوح مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٤٢ في ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٨٤ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٦٠ خلال نفس الفترة، وتراوح مؤشر نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٧٠ في عام

٢٠١٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٤.٧ في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٨٩ خلال فترة الدراسة، بينما تراوح مؤشر معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له

جدول رقم (٣) مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للسعودية خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٨.

السنة	سهولة تريتب الشحنات	كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية	كفاءة عملية التخليص الجمركي	نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل	معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر	القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كلي
2007	2.93	2.88	2.72	2.95	3.65	3.02	3.02
2010	2.80	3.33	2.91	3.27	3.78	3.32	3.22
2012	3.10	2.99	2.79	3.22	3.76	3.21	3.18
2014	2.93	3.11	2.86	3.34	3.55	3.15	3.15
2016	3.23	3.00	2.69	3.24	3.53	3.25	3.16
2018	2.99	2.86	2.66	3.11	3.30	3.17	3.01
متوسط	3.00	3.03	2.77	3.19	3.60	3.19	3.12

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي

جدول رقم (٤) مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للإمارات خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٨.

السنة	سهولة تريتب الشحنات	كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية	كفاءة عملية التخليص الجمركي	نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل	معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر	القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كلي
2007	3.68	3.67	3.52	3.80	4.12	3.61	3.73
2010	3.48	3.53	3.49	3.81	3.94	3.58	3.63
2012	3.59	3.74	3.61	3.84	4.10	3.81	3.78
2014	3.20	3.50	3.42	3.70	3.92	3.57	3.54
2016	3.89	3.82	3.84	4.07	4.13	3.91	3.94

2018	3.85	3.92	3.63	4.02	4.38	3.96	3.96
متوسط	3.60	3.70	3.60	3.89	4.09	3.77	3.77

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي

وفقا للجدول الزمني المقرر بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٩٢ في عام ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٤.٣٨ في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٤.٠٩ خلال فترة الدراسة، وتراوح مؤشر القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٥٧ في عام ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٩٦ في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٧٧ خلال فترة الدراسة.

وقد تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٥٤ في عام ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٩٦ في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ ٣.٧٧ خلال فترة الدراسة.

ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي للإمارات يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

٣- مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للكويت:

يتضح من خلال بيانات جدول رقم (٥) أن مؤشر ترتيب الشحنات تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٦ في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٦٢ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٢.٩٦ خلال فترة الدراسة، كما تبين أن مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٦٨ في عام ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.١١ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٢.٨٧ خلال فترة الدراسة، وقد تراوح مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٥ في ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٠٣ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٢.٨ خلال نفس الفترة، وتراوح مؤشر نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨٢ في عام ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٣٣ في عام ٢٠١٢، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٠٥ خلال فترة الدراسة، بينما تراوح مؤشر معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.١١ في عام ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٧ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٤٢ خلال فترة الدراسة، وتراوح مؤشر القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها

بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٦٦ في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٤٤ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٠٨ خلال فترة الدراسة.

وقد تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨٣ في عام ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٢٨ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ ٣.٠٣ خلال فترة الدراسة.

ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي للكويت يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٤- مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية لقطر:

يتضح من خلال بيانات جدول رقم (٦) أن مؤشر ترتيب الشحنات تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨٨ في عام ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٧٥ في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٣٤ خلال فترة الدراسة، كما تبين أن مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٥٧ في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٥٥ في عام ٢٠١٢، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٢٧ خلال فترة الدراسة، وقد تراوح مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٢٥ في ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٥٥ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٠٣ خلال نفس الفترة، وتراوح مؤشر نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٦٣ في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٥٧ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٢٧ خلال فترة الدراسة، بينما تراوح مؤشر معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٦٧ في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى

جدول رقم (٥) مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للكويت خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٨.

السنة	سهولة تريتب الشحنات	كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية	كفاءة عملية التخليص الجمركي	نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل	معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر	القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كلي
2007	2.60	3.00	2.50	2.83	3.75	3.33	2.99
2010	3.12	3.11	3.03	3.33	3.70	3.44	3.28
2012	2.68	2.68	2.73	2.82	3.11	2.98	2.83
2014	2.76	2.96	2.69	3.16	3.39	3.16	3.01
2016	3.62	2.79	2.83	2.92	3.51	3.16	3.15
2018	2.63	2.80	2.73	3.02	3.37	2.66	2.86
متوسط	2.96	2.87	2.80	3.05	3.42	3.08	3.03

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي

جدول رقم (٦) مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية لقطر خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٨.

السنة	سهولة تريتب الشحنات	كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية	كفاءة عملية التخليص الجمركي	نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل	معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر	القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كلي
2007	3.00	3.00	2.44	2.63	3.67	3.17	2.98
2010	2.92	2.57	2.25	2.75	4.09	3.09	2.95
2012	2.88	3.25	3.12	3.23	4.00	3.50	3.32
2014	3.55	3.55	3.21	3.44	3.87	3.47	3.52
2016	3.58	3.54	3.55	3.57	3.83	3.50	3.60

2018	3.75	3.42	3.00	3.38	3.70	3.56	3.47
متوسط	3.34	3.27	3.03	3.27	3.90	3.42	3.37

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي

بلغ حوالي ٤.٠٩ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٩٠ خلال فترة الدراسة، وتراوح مؤشر القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٠٩ في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٥٦ في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٤٢ خلال فترة الدراسة.

وقد تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٩٥ في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٦٠ في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ ٣.٣٧ خلال فترة الدراسة.

ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي لقطر يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٥- مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية لعمان:

يتضح من خلال بيانات جدول رقم (٧) أن مؤشر ترتيب الشحنات تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٣١ في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٤١ في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٠٣ خلال فترة الدراسة، كما تبين أن مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٣٧ في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٢٦ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٨٥ خلال فترة الدراسة، وقد تراوح مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٦٤ في ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٣٨ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٢.٩٥ خلال نفس الفترة، وتراوح مؤشر نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨٦ في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٤٤ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٣.١٠ خلال فترة الدراسة، بينما تراوح مؤشر معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.١٧ في عام ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٩٤ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٥٤ خلال فترة الدراسة، وتراوح مؤشر القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات

وتتبع مسارها بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٠٤ في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٠٩ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٢.٧١ خلال فترة الدراسة.

وقد تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨٤ في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٢٣ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ ٣.٠٣ خلال فترة الدراسة.

ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي لعمان يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٦- مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للبحرين:

يتضح من خلال بيانات جدول رقم (٨) أن مؤشر ترتيب الشحنات تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨٨ في عام ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٢.٨٣ في عام ٢٠١٢، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٠٥ خلال فترة الدراسة، كما تبين أن مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٧٥ في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٣٨ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٣.١٢ خلال فترة الدراسة، وقد تراوح مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٦٧ في ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٢٩ في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ٢.٩٦ خلال نفس الفترة، وتراوح مؤشر نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٧٢ في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٣٦ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٠٦ خلال فترة الدراسة، بينما تراوح مؤشر معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨٠ في عام ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٨٥ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٣٩ خلال فترة الدراسة، وتراوح مؤشر القدرة على

جدول رقم (٧) مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية لعمان خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٨.

السنة	سهولة تريتب الشحنات	كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية	كفاءة عملية التخليص الجمركي	نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل	معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر	القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كلي
2007	2.57	2.67	2.71	2.86	4.00	2.80	2.92
2010	2.31	2.37	3.38	3.06	3.94	2.04	2.84
2012	2.78	2.73	3.10	2.96	3.17	2.59	2.89
2014	3.41	2.84	2.63	2.88	3.29	2.84	3.00
2016	3.35	3.26	2.76	3.44	3.50	3.09	3.23
2018	3.30	3.05	2.87	3.16	3.80	2.97	3.20
متوسط	3.03	2.85	2.95	3.10	3.54	2.71	3.03

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي

جدول رقم (٨) مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للبحرين خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٨.

السنة	سهولة تريتب الشحنات	كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية	كفاءة عملية التخليص الجمركي	نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل	معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر	القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كلي
2007	3.33	2.75	3.40	3.40	3.00	3.00	3.15
2010	3.05	3.36	3.05	3.36	3.85	3.63	3.37
2012	2.83	2.94	2.67	3.08	3.42	3.42	3.05
2014	3.04	3.04	3.29	3.04	2.80	3.29	3.08
2016	3.33	3.38	3.14	3.10	3.58	3.32	3.31

2018	3.02	2.86	2.67	2.72	3.29	3.01	2.93
متوسط	3.05	3.12	2.96	3.06	3.39	3.33	3.15

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي

متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٠٠ في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٦٣ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٣٣ خلال فترة الدراسة.

وقد تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي للبحرين بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٩٣ في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٣٧ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ ٣.١٥ خلال فترة الدراسة.

ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الملخص

يوجد ارتباط وثيق بين الخدمات اللوجستية والنمو الاقتصادي الوطني يتمثل في تسهيل التجارة الدولية، حيث شهدت البيئة الاقتصادية العالمية زيادة كبيرة في حجم البضائع المتداولة خلال العقود الثلاثة الماضية، كما أدى التحول في توقعات العملاء ونمو الإستهلاك المحلي إلى زيادة الطلب على أحدث المنتجات بكميات أكبر وبصوة أسرع، وكذلك أسهمت التجارة الإلكترونية في تغيير مشهد الممارسات والتوقيت والتكنولوجيا في أسواق الأعمال بين الشركات وبين الشركات والمستهلكين، مما أثر بصورة جذرية على ملامح هذا المشهد، من أنماط النقل إلى سلوك المستهلكين.، وفي ضوء النمو المستمر للتجارة العالمية، أصبح العديد من الدول تميل إلى التركيز على مراجعة وتحسين أدائها اللوجستي، حيث كشف تقرير البنك الدولي في عام ٢٠١٨ بعنوان "الترابط لتعزيز المنافسة" وجود ثغرة مستمرة في الأداء اللوجستي بين الدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة الدخل، إذ تتفوق الأولى بنسبة ٤٨٪ في المتوسط لناحية الخدمات اللوجستية، مما يشير إلى أن تحسين الترابط التجاري يمكن أن يحقق تنمية مباشرة ومنافع اقتصادية واجتماعية مجزية، لذلك أصبح تحسين الأداء اللوجستي هدفاً رئيسياً في

استراتيجية العديد من الدول نظراً لتأثيره على الاقتصاد. فالبلدان الرائدة تدين بجزء مهم من انتعاشها الاقتصادي لدورها في سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية الدولية.

تعتبر الأنشطة اللوجستية أحد الموضوعات الحيوية والتي تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة على الصعيدين الاكاديمي والتطبيقي في مجال التسويق وإدارة الأعمال من حيث مفهومها وأهميتها ومكوناتها وممارستها في المنظمات المعاصرة. فمع كبر حجم المنظمات وتعدد أنشطتها واتساع وتعدد خطوط منتجاتها وأسواقها تزايد الاهتمام بالأنشطة اللوجستية والتي أصبحت تمثل العمود الفقري في هذه المنظمات والتي تهدف إلى خدمة العملاء مع تحقيق الميزة التنافسية. وتأخذ الأنشطة اللوجستية أسماء عديدة لمجالات متنوعة ومن بينها التوزيع المادي، إدارة المواد، إدارة النقل، وإدارة سلاسل إمداد.

واستهدف البحث التعرف على ماهية الخدمات اللوجستية وأنواعها وأقسامها، وعلاقة الخدمات اللوجستية بالنمو الاقتصادى.

وكانت أهم النتائج البحثية كما يلي:

١- نشأت اللوجستيات نشأة عسكرية منذ عام ١٩٠٥م وتبين أن تكلفة الأنشطة اللوجيستية تتراوح ما بين ٤٠٪- ٦٠٪ من تكلفة المنتج النهائي.

٢- العلاقة بين التجارة الدولية والخدمات اللوجستية تكمن فيما تقدمه الخدمات اللوجستية من تخفيض في التكلفة وتقليل في الوقت والحفاظ على جودة المنتج على طول سلسلة الامداد، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل تكلفة الواردات.

٣- ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي لكل دولة منهم خلال فترة الدراسة، حيث احتلت قطر المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ نحو ١٣.٦٩ %، يليها في الترتيب المملكة العربية السعودية ، عمان بنفس معدل النمو الذي

بلغ نحو ٨.٤٪، ثم جاءت البحرين بمعد نمو بلغ نحو ٨.١٪ ، يلي ذلك في الترتيب الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو بلغ نحو ٨٪، وأخيراً جاءت الكويت بمعدل نمو بلغ نحو ٧.٢٪.

٤- تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي للسعودية بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٠١ في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٢٢ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ ٣.١٢ خلال فترة الدراسة. ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

٥- تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي للإمارات بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٥٤ في عام ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٩٦ في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ ٣.٧٧ خلال فترة الدراسة.، ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

٦- تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي للكويت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨٣ في عام ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٢٨ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ ٣.٠٣ خلال فترة الدراسة.، ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٧- تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي لقطر بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٩٥ في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٦٠ في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ ٣.٣٧ خلال فترة الدراسة. ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٨- تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي لعمان بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨٤ في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٢٣ في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ ٣.٠٣ خلال فترة الدراسة. ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تراوح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي للبحرين بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٩٣ في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٣٧ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ ٣.١٥ خلال فترة الدراسة، ومن خلال تلك المؤشرات اتضح أن الأداء اللوجستي يتحسن الأمر الذي انعكس على زيادة التبادل التجاري الدولي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع

- أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، عام 2009 ، ص 387.
- عبد القادر فتحي لاشين ، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجستيات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الطبعة الثانية، عام 2009 ، ص ٢٨.
- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الاسكندرية، عام 2005 ، ص ١٢٥.
- موقع البنك الدولي https://www.massira